المحور السابع: برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو (2020/2000)

تبنت الجزائر منذ سنة 2000 إلى يومنا الحالي ضمن مسارها الاقتصادي عدة برامج اقتصادية هادفة من خلالها إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام ، و تتمثل هذه البرامج في مايلي:

❶ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية أقر في أفريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، موزعة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004.

أما فيما يخص توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج فقد تم كما يوضح الجدول في الأسفل:

الجدول رقم 1: التوزيع القطاعي لاستثمارات لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60
المجموع	**213.1**	**178.3**	**113.1**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

☜ أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

تتمثل أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب شغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- محاربة الفقر
- خلق مناصب الشغل .
- تحقيق التوازن الجهوي وخلق فضاء اقتصادي ملائم

❷برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

يدخل برنامج دعم النمو الاقتصادي في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد تسجيل بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة، وقد تم إقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط في السوق الدولية الذي بلغ سنة2004 متوسط 38.5 دولار للبرميل .

شكل برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حجما استثماريا كبيرا لم في مسيرة التنمية في الجزائر، و قد ارتكز توزيع غلافه المالي كما يلي :

الجدول رقم(02-02): التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

القطاعات	المبلغ	النسبة%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.85
برنامج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	50	%1.19
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أفريل 2005

☜ أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة
- تحسين مستوى معيشة الأفراد
- تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية
- رفع معدلات النمو الاقتصادي

❸البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة الإعمار الوطني خاصة بعد الضرر الذي أصاب البنية التحتية للدولة نتيجة أحداث سنوات التسعينات ، و قد خصصت له الحكومة غلافا ماليا قدر ب 20412مليار دينار جزائري كما يوضح الجدول في الأسفل :

الجدول رقم (02-03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014.

القطاعات	المبالغ (مليار دينار جزائري)	النسبة المؤوية
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.6
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010.

كما أن الحكومة ركزت في هذا البرنامج على المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما:

- **استكمال المشاريع الجاري إنجازها ب 9700 مليار دينار جزائري؛**
- **إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري**

أهداف البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014.

- **دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.**
- **مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.**
- **تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.**
- **ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.**
- **تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.**
- **الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.**
- **مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.**
- **تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.**
- **تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.**

➢ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

جاء هذا المخطط كذلك في سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له 262 مليار دولار، وذلك باعتباره برنامج للاستثمارات العمومية يتم فيه مواصلة الاستثمار في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت و الأشغال العمومية والصناعة، وكذلك التنمية الاجتماعية في العديد من المجالات كالصحة والسكن إلى غير ذلك.

أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

➢ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاع السكن، التربية، التكوين والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الكهرباء والمياه والغاز...إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛

➢ بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019؛

➢ الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛

➢ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

➢ إبلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال نهاية سنة 2014 و بداية سنة 2015 ، قامت الجزائر بتبني مجموعة من الإجراءات كان الهدف منها ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب آخر بعنوان: " برنامج الاستثمارات العمومية" قدر بمبلغ 300 مليار دينار جزائري خلال الفترة (2017-2019) وهي الفترة المتبقية، وهذا دليل على انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى تجميد جميع المشاريع التي لم يكن قد تم الانطلاق في تنفيذها والحفاظ فقط على الالتزام بالعمليات الضرورية، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما أدى بالتأثير السلبي على الأهداف التي كان يطمح تحقيقها من خلال البرنامج خاصة المتعلقة بالنمو والتشغيل.